بسم الله الرحمن الرحيم



مجلس الخدمة المدنية
ديوان الموظفين

الاشارة : م خ م/ود / ٣ / ٦
التاريخ : ١٩٨٦/٣/٦

الاخ الفاضل وزير المالية والاقتصاد المحترم
تحية طيبة وبعد ،

بالاشارة الى كتابكم رقم ١٤٢٣٠ المؤرخ ١٩٨٥/١١/١٨ بشأن طلب منح الموظفين الكويتيين حملة المؤهلات الجامعية العاملين في الشئون المالية العامة بالوزارة بدل طبيعة عمل وطلب دعم الجهاز الفني بعدد ١٥ عقد لتعيين غير الكويتيين من ذوى المؤهلات .

وبناء على الاجتماع الذى عقد بين الوزارة والديوان بهذا الشأن .

يرجى الاحاطة بأنه قد تم عرض الموضوع الاول على مجلس الخدمة المدنية بجلسته ٨٦/١ المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٦ حيث قرر مايلي : -

أولا : زيادة المكافأة التشجيعية الحالية المقررة للكويتيين حملة المؤهلات الجامعية بالادارة العامة للميزانية لتصبح ١٠٠ دينار بدلا من ٥٠ دينار شهريا على أن تشمل هذه المكافأة الكويتيين حملة المؤهلات الجامعية العاملين بادارة المحاسبة العامة وادارة شئون التخزين العامة وادارة الضريبة (المزمع استحداثها) .

ثانيا : استثناء هوءلاء الموظفين الكويتيين الشاغلين للوظائف المبينة في الجدول المرافق من الحد الاقصى لقرار وزير المالية رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧ - بشأن المكافآت المالية مقابل الخدمات الممتازة .

كما يستثنى من الحد الاقصى المنوه عنه الموظفين غير الكويتيين حملة المؤهلات الجامعية الشاغلين لوظيفة باحث أو محاسب العاملين في الادارات المعنية .

ثالثا : يكون لوزارة المالية والاقتصاد سلطة تحديد المكافأة المالية مقابل الخدمات الممتازة في ضوء الجهود المميزة التي يبذلها كل من الموظفين المعنيين في البند ثانيا على ألا تتجاوز المكافأة الحد الاقصى (السنوى) المحدد لكل وظيفة وفقا للجدول المرافق .

رابعا : تمنح المكافأة التشجيعية للكويتيين من ١٩٨٦/٣/١ .

مجلس الخدمة المدنية
ديوان الموظفين

جـــــدول

بالحد الاقصى للمكافأة المالية مقابل الخدمات الممتازة للموظفين الكويتيين حملة الشهادات الجامعية العاملين بالادارة العامة للميزانية وادارة المحاسبة العامة وادارة شئون التخزين العامة وادارة الضريبة (المزمع استحداثها) بوزارة المالية والاقتصاد

الوظيفـــة	الحد الاقصى للمكافأة المالية (سنويا) بالدينـــار
وكيـــل وزارة	٥٠٠٠
وكيل وزارة مســـاعد	٤٠٠٠
مديـــر ادارة	٣٥٠٠
مراقـــب	٢٧٥٠
رئيـــس قســـم	٢٠٠٠
باحـــث / محاســـب*	١٥٠٠

* تشمل غير الكويتيين من حملة المؤهلات الجامعية العاملين في الادارات المعنية .

المرجع : جلسة مجلس الخدمة المدنية رقم ١/٨٦ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٦.

أما بالنسبة للموضوع الثاني بشأن دعم الجهاز الفني في الشئون المالية العامة بعدد ١٥ عقد فانه جارى دراسته من قبل ديوان الموظفين .

وتفضلوا بقبول فائق التحية ،،،،

رئيس مجلس الخدمة المدنية بالنيابة
وزير الدولة لشئون مجلس الوزرا
راشد عبد العزيز الراشد

المرفقات : جدول عدد (١) .